المقدمة

الوثيقة في اللغة العربية لفظ محدود المعنى ، وعام في نفس الوقت لم تعطه المعاجم العربية القديمة والحديثة على حد سواء ما يستحقه من شرح وتعريف بالمراد منه. وقد يكون القدامي ، من اللغويين معذورين في ذلك ، لأن علم الوثائق لم يكن معروفا لديهم حينذاك أو على الأقل لم يكن معروفا لديهم بهذا الاسم[1] ومن هنا جاء تعريف الوثيقة في معاجم اللغة على أنها مؤنث الوثيق ومعناه المحكم او ما يحكم به الأمر ، ويقال أخذ بالوثيقة في أمره بمعنى بالثقة[2] و اسم التفضيل من هذه الكلمة هو الأوثق ، والمؤنث منه وثقي[3] وقد جاءت هذه الكلمة في سورة البقرة في قوله تعالي " فقد استمسك بالعروة الوثقي لا انفصام لها والله سميع عليم.[4] "

ونتيجة لهذه العمومية في توصيف الوثيقة فقد اختلفت الأراء حول تحديد مفهوم الوثائق فبعض المؤرخين يقصد بها المستندات التي تصدر من جهات رسمية أو من أفراد لهم صفة رسمية وتعرف في هذه الحالة بالوثيقة القانونية كالأوامر ، والقرارات والمراسيم والاتفاقيات والمعاهدات هذا الى جانب الرسائل التي تحمل هذه الصفة ، وبعضهم الأخر يقصد بها كل ما خلفه الحدث التاريخي من آثار بمعنى أن لكل مكتوب قيمة تاريخية حتى لو لم يكن لمحررها صفة رسمية[5] ومعنى ذلك أن روايات شهود العيان ، وكشوف اسماء طلاب الجامعات والمدارس والتعليمات الموجهة اليهم ، وقرارات وخطب رؤساء الأحزاب وغيرها تدخل في مفهوم الوثائق(٦)

١- د. سلوى ميلاد : الوثيقة القانونية ، ماهيتها - أجزاؤها أهميتها ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٨٦ ص١٠ .

٢- مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط جـ٢ ، القاهرة ، ص ١٠٢٣.

٣- بطرس البستاني : محيط المحيط ، بيروت ، مكتبة لبنان ١٩٨٣م ص ٩٥٦-٩٥٧.

٤- الآية ٢٥٦.

٥- د. علي الغمراوي : تقرير ببليوجرافي عن بحوث فرنسا ونشراتها في القرن الثامن عشر . مجلة العلوم الاجتماعية بالرياض ، العدد السابع ١٤٠٣-١٩٨٣ ص ١٠٧

٦- د. عبد العظيم رمضان : المذكرات السياسية وأهميتها بين وثائق تاريخ مصر المعاصر - دراسة غير منشورة ضمن بحوث ندوة وثائق تاريخ العرب الحديث ، ١٩٧٧ص٣.

وتوسع البعض في تعريف الوثيقة فقال أنها كل آثار السلف حتى ولو كان ذلك خطابا من ابن الى ابيه أو من صديق الى صديقه ، او بيان حساب لأحد التجار أو حجابا من الأحجبة او تعويذة من التعاويذ او ايصال دين او قائمة بأسعار بعض السلع أو ما شابه ذلك وبخاصة وأن كل ذلك قد يكون ذا أهمية كبيرة في دراسة التاريخ الاقتصادي والتاريخ الاجتماعي والثقافي وغير ذلك من الميادين الجديدة في علم التاريخ(٧).

وحتى يمكن حسم هذا الموضوع فسنعرض لبعض ما ورد في أنظمة بعض دور الوثائق المتقدمة في العالم. ففي قانون دار الوثائق العامة في لندن الصادر في ١٨٣١/٨/١٤م (١٢٤٦هـ) نص على أن الوثيقة تعني الملفات والسجلات والحجج والمستندات ، ومحاضر الجلسات والمراسيم ، والاشعارات واللوائح القانونية ، وكشوفات الجرد ، والكشوفات الحسابية ، والاوراق والكتب. وفي القانون الامريكي الصادر في ١٩٤٣/٧/٧م (١٣٦٦هـ) جاء تعريف الوثيقة بأنها الكتب والاوراق والخرائط والصور الفوتغرافية او اية مواد وثائقية بغض النظر عن شكلها الطبيعي أو مكتها.

وعند تقييمنا لهذه الآراء يتضح أنه اذا قصرنا مفهوم الوثيقة على الوثائق الرسمية فاننا قد نصل الى نتيجة قد لا يقبلها المنطق أو الواقع ، وقد نبعدنا عن الموضوعية وهي أن الكثير من اصول الأحداث التاريخية ليس لها صفة رسمية أو حكومية ، وأن الوثائق الرسمية في كثير من الأحيان لا تفي بالغرض المطلوب في تفسير الأحداث مما يحتم على الباحث الرجوع الي كل ما تركه الحدث التاريخي من آثار ، وهذا يعني أن العديد من الدراسات الرصينة لا تعد دراسات موثوقة ومن هنا فنحن نتفق مع الرأي الذي يرى توسيع حد الوثيقة ونرى ان كل ما خلفه الحدث التاريخي من آثار يدخل في عداد الوثائق كما نضيف الى ما سبق ذكره ضرورة وضع التسجيلات الصوتية والأرشيفات الفوتغرافية والسينما توغرافية ضمن تعريف الوثائق خصوصا وأنه ليس من المنطقي أن لاندخل جلسات المؤتمرات الدولية المسجلة صوتياً والمحفوظة بوزارات الخارجية وفي هيئة الأمم المتحدة ، وفي وزارات الاعلام والمؤسسات العلمية وغيرها ضمن نطاق

٧–د. حسنين ربيع : وثائق الجنيزة وأهميتها لدراسة التاريخ الإقتصادي لموانيء الحجاز واليمن في العصور الوسطى ، بحث منشور ضمن الجزء الثاني من مصادر تاريخ الجزيرة العربية ص١٣١.

الوثائق بل ينبغي أن يشتمل دور الوثائق العربية علي أرشيف الوثائق الصوتي archive snore والذي قد يكون في المستقبل هو أرشيف الغد.

وعن أهمية الوثائق فقد اختلف المؤرخون والعاملون في حقل الدراسات التاريخية أيضا في تحديد مدى أهمية الوثائق فمعظمهم نعتها بالعديد من النعوت التي تبرز قيمتها وأهميتها ، وبعضهم شكك في ذلك.

وعن المجموعة الأولي : فقد وصفوها بأنها قطع من حياة الأسلاف ، وشهود معاصرة للوقائع التاريخية ، واقوى المصادر حجة فيما يتعلق بتصوير الحياة اليومية وبتحديد التواريخ والأماكن وكثيرا ما يؤدى إهمالها أو الإستغناء عن بعضها الي أن يخطيء المؤرخ في أحكامه(٨)، وأنها المادة الخام التى تحمل بين سطورها تراث الأمم وحضاراتها ، وهى الشاهد الأكبر على تراث الأمم وتاريخها ، وهى سند المؤرخ القوى الذى يجد بين ثنايا سطورها من الحقائق ما يسد الثغرات الناقصة ويستكمل الحلقات المفقودة ، وهي المصادر الأصلية والأساسية لدراسة التاريخ لكونها منبعاً بكراً يرد فيه الكثير مما لم يتوصل له المؤرخون(٩) وهى الأصول التى لايمكن كتابة التاريخ الصحيح أو تحقيق الحوادث التاريخية بدونها، وهي التى تتسم بالأصالة والتفرد والعطاء وبخاصة اذا كانت تسد فراغا في تاريخ البشرية ، وهى المصادر النزيهة التى يصعب الشك في صحتها ، وبخاصة أنها لم تكتب أصلاً بغرض التأليف التاريخي(١٠) يضاف الى ذلك انها أفضل موصل لتبيان الحقيقة التى تجعل المؤرخ يقف على حقائق الأمور دون أى شك أو مواربة، وترفع الستار عن الكثير من القضايا التاريخية التى يشوبها الغموض والتى لايزال بعضها ألغازاً محيرة(١١) مما قد يؤدى الى تغيير مفاهيم خاطئة قد توارثها الأباء

٨- د. أحمد السعيد سليمان : وثائق التاريخ العربى وكيفية صيانتها . حوليات كلية الأداب جامعة عين شمس . المجلد التاسع ١٩٦٤.

٩- محمود عباس حمودة : المدخل إلى دراسة الوثائق العربية، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ ص٣.

١٠- لم يكن لدى الناس الذين دونوا أعمالهم منذ مئات السنين أية معلومات محددة عن الطريقة التى يعمل بها المؤرخ المعاصر.

١١- الدارة : العدد الأول ، شوال ١٤٠٥ / يونيو ١٩٨٥ ، مقال للأستاذ عبد الله الحقيل تحت عنوان "أهمية تجميع تراثنا الوثائقى المتناثر فى مكتبات العالم" ص ١٩٠.

عن الأجداد ، والأبناء عن الآباء فأخذت ثوب الحقيقة في غير استحقاق(١٢) ، كما أنها مصدر للمعلومات من الدرجة الأولي يفتح لنا أبواباً جديدة ومتعددة للدراسة لكونها مصدرا مهما سطر فيه الكثير مما أغفله المؤرخون في كتاباتهم كما أن فقدها أو تعرضها للتلف والضياع يزيد من الفجوات في مجرى التاريخ ، ويجعل حلقات كثيرة منه مجهولة الي الأبد.

والى جانب ذلك فان كل وثيقة لايتسنى لأحد الوصول الى قراءتها تعد وثيقة ميتة، وهذا هو شأن الوثائق التى ما زالت مطمورة حتى الأن في بعض الخزائن الحكومية والخاصة أو في حوزة جماعة تحاول احتكار الوثائق أوبسبب ظروف خاصة تحول دون نشرها ، وفي تلك الحالات تظل هذه الوثائق معطلة ، ولا يمكن الافادة منها فى البحث التاريخى الا اذا خرجت من مخابئها الى طريق النور حيث يتم نشرها والاستفادة من معلوماتها ، وتحويلها من مادة خام صامتة الي معلومات تاريخية قد تضيف الي المعرفة شيئا جديدا.

أما عن المجموعة الثانية فقد شككت في مصداقية الوثائق ودقتها وحجتها في ذلك أن العديد من الوثائق تعبر عن رأي أصحابها الذي قد لايخلو من التحيز ، وأنها قد تحتوى علي معلومات خاطئة أو محرفة أحيانا تكون قد بلغت الي أحد المسئولين فبادر بايصالها الى حكومته دون التثبت منها أو ربما كان أحد الأشخاص قد حاول تزوير ما فيها من معلومات لذلك لايجوز للمؤرخ أن يقبل ما جاء في الوثائق وبخاصة انها لاتحتوى ألا على ما كان يفكر فيه صاحب الوثيقة.

والواقع أن كلا من الرأيين له وجاهته فعلي الرغم من أنه لا يوجد شك كبير فى أصالة وحياد الوثيقة ونزاهة كاتبها ، وبخاصة أنه عاش في وقت لم يكن في ذهنه أن ما كتبه سيكون ذا قيمة تاريخية بعد ذلك أو سيعتمد عليه فى التأليف التاريخي(١٣)؟ ولذلك تنتفي الأهواء الذاتية عن الوثيقة التاريخية وتصبح مصدراً رئيسياً للمعلومات من الدرجة الأولي(١٤) . فانه من المعروف أن بعض الوثائق لا تخلو من التحيز والهوى أو التحريف لذلك فأنه لا يجوز للمؤرخ أن يقبل كل ما جاء فى الوثائق بل أن مهمته هى غربلة

١٢-لم يعد مجهولاً أن أجيالا متعاقبة من أبناء مصر قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته.

١٣-د.حسنين ربيع : البحث السابق ص ١٣١.

١٤-د.سلوى ميلاد : وثائق أهل الذمة فى العصر العثمانى وأهميتها التاريخية ، القاهرة ، دار الثقافة ، ١٩٨٣ ص ٣.

المعلومات الموجودة بالوثائق ومقابلتها بغيرها من المصادر للتوصل إلى الحقيقة والتعرف على ملابسات الواقع . فعلى الرغم من اهمية الوثائق فأنها في حد ذاتها لا تصنع الحقيقة التاريخية بل تظل أداه جوفاء في يد من لايحرف كيف يضفي من علمه وخبرته فيها(١٥)، وبخاصة وأن الوثائق لاتعطينا صورة سينمائية عن الحادث وانما تمدنا بصورة متناثرة ، بينها وبين البعض الآخر الكثير من انواع النقص وعدم الارتباط والاختلال وأن دراستها وتحليلها واكمال كل نقص وسد كل ثغرة بينها ، وتنقيتها كما تنقي الحبوب الطيبة من الحصي والقشر يحتاج الي مؤرخ يتمتع بموهبة خاصة يستطيع بها احياء الماضي بكل ما كان عليه وأن يميز بين الحقيقي وغير الحقيقي مستعينا في ذلك بكل تجاربه حتي يروي الحدث بالدقة والتحليل المناسبين(١٦) وهو يستتر خلف الشواهد المعترف بأنها صادقة ، كما يحتاج أيضا الى مؤرخ واسع الثقافة ، وناقد حصيف يتمتع بمقدرة علمية عالية ، والمعية معالجة المسائل التاريخية والتعرف علي ملابسات الواقع فيجتهد لابراز ما بها من خفايا وايضاح الجديد فيها ، وتلك هي الغاية الأولي للتاريخ ، فاستخلاص الأحكام التي تتعلق بالانسان ، والاجابة علي الأسئلة التي تتعلق بجهود البشرية ومنجزات الانسان في الماضي بما فيها من عبر وعظات ، وذلك للسير علي منوالها في المستقبل ولاسيما ان الاحاطة بأعمال الانسان، والالمام بدقائق الحياة اليومية في العصور الماضية بمثالبها ومشاربها يمكن أن تفيد انسان الحاضر في تجنب أخطاء من سبقوه ، والسير علي منوال محاسنهم ومآثرهم اذ أن الحضارة الانسانية ليست بنت ساعتها ، بل هي تراث عصور ومجهودات أمم وشعوب عاش الانسان كل تجاربها حتي ظهرت لنا حضارة القرن العشرين.

ومن هنا ينبغي أن يخطر ببال أساتذة الجامعات من المؤرخين الذين يفنون أعمارهم في البحث عن الحقيقة ، ويدفنون أنفسهم في الوثائق والاحصاءات أن الماضي ميت الا بمقدار ما يؤثر في أخلاق وغايات الأحياء من الناس ، وأنه لا قيمة للتاريخ الا بمقدار ما يغير الحاضر ، ويعين علي توجيه المستقبل .

١٥- يرى البعض أن مجرد العثور على الوثائق ونشرها ومناقشتها يكون ذات فائدة للتاريخ.

أنظر : لويس جوتشلك : كيف تفهم التاريخ – مدخل إلى تطبيق المنهج التاريخي – ترجمة عائدة سليمان وأحمد أبو حاكمة ، بيروت ، دار الكتب العربي ، ١٩٦٦

١٦- عبد الرحمن بدوى : مناهج البحث العلمى ص٣١٩

وأنه اذا ما كتب التاريخ بهذه الطريقة فسيعرف العالم حقيقة الطبيعة البشرية معرفة أفضل مما يكتبه علماء النفس والفلسفة والاجتماع في العالم(١٧). وعلي كل حال فبعد أن اتضحت أهمية الوثائق في الكتابة التاريخية أخذت الأرشيفات الخاصة بها في التطور فبعد

أن كانت مخازن للملفات غير المستعملة ، ومأوي لمخلفات المصالح الحكومية ، ومستودعاً للحشرات(١٨) أصبحت بمثابة المعامل الحديثة للدراسات التاريخية وقد تطورت هذه المعامل ، ونظمت بحيث تلبي حاجات الباحثين وظهرت منها أنواع جديدة.

ومن المعروف أن مصر كانت من أوائل الدول العربية التي تنبهت الي اهميه وثائقها فأصدرت مرسوماً وزارياً في عام ١٩٥٤م بانشاء لجنة الوثائق التاريخية لجمع كل موارد المحفوظات ذات الفائدة التاريخية في ادارة مركزية عرفت باسم دار الوثائق.

وقد تأسست هذه الدار طبقاً لنص القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤م ومهمتها جمع الوثائق التي تتصل بتاريخ مصر في جميع العصور وتيسير البحث والاطلاع والعمل علي نشر الوثائق ورفع مستوي البحوث التاريخية(١٩).

هذا وقد نص القانون ٣٥٦ في مادته العاشرة علي تشكيل اللجان الدائمة للمحفوظات وعمل سجلات لها ، ولتكون حلقة الاتصال بين تلك الجهات ، ودار الوثائق القومية.

وعن تحديد معنى الوثيقة فان كل وثيقة مهما كانت مدتها فانه يمكن أن تكون جزءاً من المادة التاريخية علي مرور الأيام خصوصاً وأن جميع الوثائق لازمة للمؤرخ سواء في ذلك الوثائق المالية أم الادارية أم التعليمية أم القانونية أم غيرها(٢٠).

ومن المعروف أن الانسان ليس عبداً للوثائق والمخطوطات بل هو ناقد حصيف يختار منها ويكتب ما يخاطب به عقول الناس في كل عصر .

١٧- ول ديورانت: مناهج الفلسفة - ترجمة أحمد فؤاد الاهوانى - القاهرة،الأنجلو المصرية،١٩٥٥ص٨.

١٨- يذكر أسد رستم أنه عندما صعد إلى القلعة فى عام ١٩٣٥ لتفقد الدفتر خانة المصرية وجد أوراقها وسجلاتها مكدسة بعضها فوق بعض فى اكياس لا يؤمها سوى الجراذين والثعابين.

أنظر: مجلة المشرق البريوتية الجزويتية ١٩٣٧ ص ٤٧٧ .

١٩- محمود عباس حمودة :النشاط الدولى فى خدمة الوثائق، مخطوط ص ٤١.

٢٠- دار الوثائق القومية : نشرة تفسير القانون ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ وتنظيم المحفوظات ص ٣٦.

ومن البدهي القول أن الشعوب المتقدمة في سلم الحضارة تحافظ على وثائقها خصوصا وأن هذه الوثائق تعد كنوزا ثمينة فهي الشاهد الأكبر على التاريخ ، وهي الدليل الأعظم على الشخصية الحضارية لأي شعب من الشعوب .

والدراسات التاريخية المبتكرة تعتمد اعتمادا كبيرا على الوثائق لكونها من المصادر التاريخية الأصلية والأساسية لكل باحث يرغب في اضافة حقائق علمية لم تكن معروفة من قبل سواء للمؤرخين أم غيرهم(٣١).

والوثائق التي نعرض لها بين دفتي هذا الكتاب هي ملفات الخدمة وربط المعاش كمصدر لدراسة تاريخ بعض زعماء مصر السياسيين وغيرهم قصدنا بها تسهيل مهمة الباحثين ، وتوضيح طبيعة هذا العصر وظروفه ، خاصة وأن معرفة العصر بطريقة صحيحة تحتم عليهم رؤيته في الأصول التي كتبت خلاله لا تلك التي كتبت عنه. ولقد رأينا ان نقدم للملفات التي نعرض لها بنبذة للتعريف بها وبأصحابها خاصة وأنها جديدة في معظمها ويتم نشرها لأول مرة وحتى تتسق أمور هذه الدراسة فقد قسمنا هذه الملفات إلى فصول حسب أدوار أصحابها في الحياة المصرية فالفصل الأول خاص بملفات بعض المفكرين والأدباء والكتاب أمثال الشيخ محمد عبده وعبد الله النديم وعلي مبارك والشيخ محمد الانبابي ، والفصل الثاني خاص برؤساء النظار والوزارات الذين تولوا ادارة شئون مصر في بعض الفترات أمثال نوبار باشا ورياض باشا ومصطفى فهمي باشا ومحمد سعيد باشا وحسين رشدي باشا وسعد زغلول باشا وعبد الخالق ثروت باشا ومحمد توفيق نسيم باشا واسماعيل صدقي باشا ومصطفى النحاس باشا ، والفصل الثالث خاص بملفات بعض النظار والوزارات أمثال عثمان رفقي باشا وأحمد عرابي ورفاقه ومحمد سلطان باشا وعبد القادر حلمي باشا واسماعيل سري باشا وأمين عثمان باشا ، أما الفصل الرابع والأخير فقد تفرد بعرض ملف السير ألدون جورست أحد كبار الموظفين الانجليز في مصر والقنصل العام بعد كرومر .

---

٣١ – الدارة : العدد الأول ، شوال ١٤٠٥ / يونيو ١٩٨٥ مقال للأستاذ عبد الله الحقيل تحت عنوان "أهمية تجميع تراثنا الوثائقي المتناثر في مكتبات العالم. "

وعلى الرغم من أهمية ملفات الخدمة وربط المعاش في دراسة وتحليل الشخصيات التاريخية وتوضيح صورة العصر الذي عاشت فيه فإن تواجد هذه الملفات في دار المحفوظات العمومية بالقلعة التي ينصب اهتمامها الأكبر على استخراج شهادات المواليد والوفيات وحفظ الوثائق الخاصة بالملكيات الزراعية وغيرها يحيق عملية الاطلاع عليها ويعرضها لعدم الاهتمام بها مما يساعد على تلفها أو فقدها ، كما أن تواجد هذه الملفات بجانب الملفات الأخرى للموظفين العاديين قد يؤدي إلى صعوبة استخراجها لاطلاع الباحثين عليها وبما أن العديد من الوثائق قد نقلت من دار المحفوظات إلى دار الوثائق فلماذا لم تنقل أيضا ملفات خدمة وربط معاش زعماء مصر ورجالها البارزين إليها .

والله ولي التوفيق...

أ.د عبد المنعم الجميعي....

القاهرة – مدينة المهندسين ١٩٩٥

obeikan.com